

تأسس مركز حماية لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٢م بمبادرة من نخبة من المحامين والمهتمين بالحقوق الفلسطينية كمفهوم شامل، ويسعى إلى حماية هذا الحق والدفاع عنه في ضوء المبادئ والحقوق التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية، والعمل ضمن مبدأ الشراكة والتكامل مع المؤسسات وجهات الاختصاص.

مركز حماية لحقوق الإنسان
Hemaya Center for Human Rights



إعتداءات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصيادين في بحر قطاع غزة

من خلال اطلاق النار والاعتقال وحجز قوارب الصيادين



مقدمة

غزة مدينة ساحلية من المدن التي تقع على ساحل البحر المتوسط ويعتبر قطاع الصيد من القطاعات المهمة فيها والتي تشكل مصدر رزق وعيش لعدد كبير من سكان قطاع غزة و الإنتاج السمكي جزءاً أساسياً من مصادر الغذاء وكلما ارتفعت كمية الإنتاج وزادت قيمته كلما انعكس ذلك على مساهمته في الناتج المحلي و لذلك نجد أن معظم الدول الساحلية التي تطل على البحار تعتمد وبشكل كبير على قطاع الصيد البحري كمورد اقتصادي هام، بحيث يساهم بنسبة كبيرة في الناتج القومي المحلي لتلك البلدان مما يعني التطوير في المجال الاقتصادي بشكل عام.

وتكمن أهمية قطاع الثروة السمكية في توفير الكميات الملائمة للسكان المحليين وسد حاجة السوق المحلي من الأسماك الطازجة، والمساهمة في تشغيل أعداد كبيرة في أعمال الصيد وما يلحقه من أعمال أخرى مرتبطة بهذا القطاع مثل تصنيع السفن، وصيانتها، وتشغيل عمال الميناء، وتشغيل عدد كبير من سيارات النقل الخاصة بنقل الأسماك للتسويق، كما أن له أهمية في عملية التصدير حيث يدر على الدولة دخل كبير.

وبالحديث عن قطاع الثروة السمكية في قطاع غزة، فقد ظل هذا القطاع عاجزاً عن المساهمة بشكل فعال في الاقتصاد المحلي الفلسطيني، بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة وضعف الامكانيات المتوفرة لدى الصيادين من مراكب قديمة، وعدم توفر ميناء رئيسي في القطاع يساهم في تنشيط عملية الاستيراد والتصدير من وإلى القطاع وكذلك المضايقات والاستفزازات الإسرائيلية نتيجة الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي فرضت على الصيد، ومنافسة الصيادين الإسرائيليين للصيادين الفلسطينيين، خصوصاً وأن بحر غزة يعتبر معبراً لمرور الأسماك المهاجرة الموسمية وليس موطناً للأسماك.

تجدر الإشارة الي ان سلطات الاحتلال الإسرائيلي كثفت من اعتداءاتها على الصيادين في قطاع غزة بملاحقتهم ومطاردتهم في عرض البحر بصورة شبه يومية، وهددت حياتهم وسلامتهم، ومنعتهم من مزاوله أعمالهم اليومية في الصيد، وقامت بمصادرة شباكهم ومعداتهم ومراكبهم وذلك وفقاً لما وثقه باحثو مركز حماية لحقوق الانسان، إضافة لقيامها بالتلاعب في تحديد مساحة الصيد المسموح لهم بالصيد بها ولم تلتزم السلطات الإسرائيلية المحتلة بمسافة الصيد المحددة بـ 20 ميلاً بحري، وفقاً لاتفاق أوسلو عام 1993، فحاربت الصيادين في رزقهم، وقلصت مسافة الصيد البحري لتصل في أقصاها إلى 6 أميال بحرية، وهي الآن تتراوح ما بين 3_6 أميال بحرية، الأمر الذي حرم الصيادين من الوصول إلى المناطق التي تتكاثر فيها الأسماك بما تسبب في إرباكهم ومنعهم من مزاوله أعمالهم في الصيد بصورة مستقرة ودائمة، فتارة كانت تحدها بـ 3 ميل بحري



وتارة بـ 6 ميل بحري، وهو ما ألحق أضراراً كبيرة بالصيادين، وجعلهم غير قادرين على الاستمرار في مزاولة أعمالهم وركوب البحر لشدة الأخطار التي كانت تهددهم من قبل قوات البحرية الإسرائيلية.

الاعتداء على الصيادين

عمدت قوة البحرية الاسرائيلية تلك القوات إلى شن هجماتها المتواصلة ضد الصيادين في عرض البحر وسط إطلاق نار كثيف من أسلحتها الرشاشة، والذخائر المدفعية الموجهة باتجاه مراكبهم، لتجبرهم على مغادرة أماكن صيدهم، واعتقالهم في عرض البحر من غير مبرر، ونقلهم إلى أماكن مجهولة داخل فلسطين المحتلة، وتقوم بتلك الأعمال العدوانية من غير أي إشعار أو تنبيه مسبق للصيادين، وهو ما تسبب في إثارة الخوف والهلع لدى الصيادين، ومنعهم من مزاولة أعمالهم بحرية وأمان، وأحالتهم لعاطلين عن العمل، وهو ما يتنافى مع حقهم في العمل، والحياة، والأمن والسلامة، حيث يتضح من المعلومات والإفادات التي حصل عليها باحثو مركز حماية لحقوق الإنسان أن قوات الاحتلال تتعمد منع الصيادين من مزاولة أعمالهم واهانتهم وإذلالهم والمس بسلامتهم البدنية وتهديد حياتهم، ومطاردتهم في عرض البحر، وإلحاق أضرار مختلفة بهم وبمعداتهم وأدواتهم وقواربهم وهي ممارسات تنتهك التزامات دولة الاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب، التي تحظر العقوبات الجماعية كما تحظر استهداف المدنيين وممتلكاتهم الخاصة، والتزاماتها بموجب العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

احصائية خاصة بالاعتداءات من تاريخ 1 يناير 2017 حتى تاريخ 1 مارس 2017

وبحسب باحثي المركز ؛ فقد شنت قوات الاحتلال البحرية من تاريخ 2017/1/1 حتى تاريخ 2017/3/29
"15" عملية إطلاق نار مباشر على الصيادين في عرض البحر، نجم عنها مقتل الصياد محمد احمد محمد جميل السهي واستشهد والذي توفي متأثراً بجراحه التي أصيب بها بتاريخ 2017/01/04 .



وإصابة 7 آخرين بصورة مباشرة وهم حسب الجدول التالي:

الاسم	تاريخ الإصابة	نوع ومكان الإصابة
خلدون خالد ابو ريالة	2017/01/17	اصابة مطاط في اليد
عمران محمد صبحى بكر	2017/01/17	اصابة مطاط في الفخذ
محمد نزار مصطفى بكر	2017/01/17	اصابة مطاط في الرجل
محمد عدنان مصطفى بكر	2017/01/17	اصابة مطاط في اليد
اورانس شريف السلطان	2017/01/23	اصابة برصاص مطاط في الوجه حول العين
محمد عمران صبرى بكر	2017/02/21	اصابة في البطن برصاص حى و الاصابة خفيفة و خروج فى نفس اليوم
رجب خالد ابو ريالة	2017/03/23	اصابة خطيرة و معالجة فى مستشفى بارزلاى فى الداخل



واعتقال 10 صيادين وهم حسب الجدول التالي:

تاريخ الاعتقال	الاسم
بتاريخ/ 2017/01/16	عماد صيام
بتاريخ/ 2017/01/16	انس عماد صيام
بتاريخ/ 2017/01/16	محمد خالد ابو ريالة
بتاريخ/ 2017/02/21	محمد عمران صبرى بكر
بتاريخ/ 2017/02/21	ثابت محمد بكر
بتاريخ/ 2017/02/21	عمر محمد نجيب بكر
بتاريخ/ 2017/02/21	عبد الله صبرى بكر
بتاريخ/ 2017/02/21	محمود صبرى بكر
بتاريخ/ 2017/03/23	خضر مروان الصعيدى
بتاريخ/ 2017/03/23	رجب خالد ابو ريالة

كما قامت قوات الاحتلال باحتجاز ومصادرة 3 (حسكات بماتور) وكامل معداتها وقامت قوات الاحتلال بتدمير واغراق مركب (شنشولة) بكامل معداته.



تأثير الحصار على قطاع الصيد

تفرض قوات البحرية "الإسرائيلية حصار بحريا" على قطاع غزة منذ سنوات طويلة، وهو ما ألحق أضرارا كبيرة بالصيادين ومهنة الصيد، وخلف ظروفًا معيشية صعبة جدا على الصيادين، سواء على صعيد حياتهم اليومية، أو عملهم في الصيد، أو مصادر دخلهم، حيث يعاني ما يقارب من 3800 صيادا، يعملون قرابة 70 ألف فرد في غزة ويعملون على طول 40 كم من سواحل غزة، إضافة إلى 1500 عائلة أخرى تضم أكثر من عشرة آلاف فرد تعاش على صناعات أخرى متعلقة بصيد الأسماك من أوضاع معيشية مزرية، تتمثل في انتشار البطالة، والفقر، وعدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية لعائلاتهم وغيرها. وبحسب الإفادات التي جمعها باحثو المركز من الصيادين فإن غالبيتهم أصبح غير قادرًا على مزاوله مهنته في الصيد، ولا الحصول على عوائد مناسبة من عملهم، كما تعاني عائلاتهم من الشح وعدم القدرة على توفير مستلزمات حياتها اليومية.

ووفقا للمعلومات التي حصل عليها باحثوا المركز فإن ممارسات قاسية تنفذها قوات الاحتلال بحق الصيادين من أبرزها الإغلاق وفرض الطوق البحري، مهاجمتهم بصورة فجائية في عرض البحر، اعتقالهم والتعدي عليهم بالضرب والاهانة، إطلاق النار المتعمد عليهم في عرض البحر، وإتلاف أو مصادرة شبك الصيد، احتجازهم واستجوابهم وإخافتهم، ومصادرة قواربهم وأمتعتهم الخاصة بالصيد، مطاردة جنود البحرية الإسرائيلية لهم في عرض البحر ومنع بعضهم من مزاوله عملهم وإجبارهم على ترك أماكن الصيد الغنية بالأسماك إلى أماكن أخرى، تقليص مساحة الصيد التي يسمح للصيادين الفلسطينيين الصيد بها، والتلاعب بها بين مد وجزر.

الاحتلال الاسرائيلي ينتهك القانون الدولي بحق الصيادين

الممارسات الإسرائيلية بحق الصيادين الفلسطينيين تنتافي مع المادة 2/1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966 والتي تنص " لجميع الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي، والمادة 6/1 التي نصت على " اعتراف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل لكل شخص حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق، ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب



من أسباب عيشه الخاصة"، كما تتعارض مع نص المادة 52 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تنص على " حظر جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل أو تقييد إمكانيات عملهم بقصد حملهم على العمل في خدمة دولة الاحتلال ".

الخلاصة:

ركزت قوات الاحتلال الإسرائيلي على عمليات إطلاق النار على الصيادين في عرض البحر أثناء مزاولتهم لأعمالهم لإجبارهم على التوقف عن عملهم، وإلحاق أضرار جسيمة بقواربهم ومعداتهم وأدوات صيدهم، وتكبيدهم خسائر لا طاقة لهم بها، لإجبارهم على ترك مهنتهم وعدم العودة للنزول للبحر بغرض الصيد، مخالفة بذلك كل الاتفاقات ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة في منتغوباي بتاريخ 10 ديسمبر والتفاهات الموقعة بينها وبين السلطة والفصائل الفلسطينية خصوصا اتفاق التهدئة لعامي 2012، و2014، ومنتهكة حقوقهم في العمل والعيش الكريم، وهي بذلك تخالف القوانين والأعراف الدولية بصفتها دولة محتلة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966، والعهد الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما جعل أكثر من أربع آلاف صياد وعائلاتهم واصحاب المهن المتعلقة بأدوات الصيد يعانون من أوضاع معيشية مهينة.

التوصيات:

1. نطالب السلطة الفلسطينية والفصائل بضرورة توفير الدعم اللازم للصيادين وحمائيتهم من الاعتداءات الإسرائيلية ومساعدتهم على مواجهة ظروفهم المعيشية الصعبة وتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم.
2. ضرورة العمل الجاد من قبل السلطة الفلسطينية والأطراف الراعية لاتفاق التهدئة جمهورية مصر العربية على إلزام سلطات الاحتلال بزيادة المساحة المسموح لهم الصيد بها إلى مسافة 12 ميل على الأقل وفقا لما تم الاتفاق عليه.
3. حث المؤسسات الحقوقية والإعلامية المحلية منها والدولية على شرح معاناة الصيادين وفضح ممارسات الاحتلال واعتداءاته بحقهم.
4. الإسراع في إعادة اعمار منشآتهم التي دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي إبان العدوان على غزة والمطالبة بإعادة مراكب الصيادين التي تمت مصادرتها من قبل دولة الاحتلال.

تأسس مركز حماية لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٢م بمبادرة من نخبة من المحامين والمهتمين بالحق الفلسطيني كمفهوم شامل، ويسعى إلى حماية هذا الحق والدفاع عنه في ضوء المبادئ والحقوق التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية، والعمل ضمن مبدأ الشراكة والتكامل مع المؤسسات وجهات الاختصاص.

مركز حماية لحقوق الإنسان Hemaya Center for Human Rights



5. محاسبة الاحتلال علي هذه الجرائم بحق الصيادين والتي تعد انتهاك للقانون الدولي واتفاقيات حقوق الانسان والعمل علي تعويض كل متضرر جراء هذا الاعتداء.

